

## صواريخ ملوثة تتسبب بوفاة وإصابة مواطنين في الموصل



الفصل

□ بغداد / المدى

كشفت مجلس محافظة نينوى عن وفاة وإصابة عدد من المواطنين في ناحية ربيعة بسبب وجود صواريخ ملوثة بمواد سامة، فيما دعا مدير الناحية الحكومتين الاتحادية والمحلية إلى العمل على سرعة رفع تلك الصواريخ لخطورتها على صحة الأهالي.

وقال عضو مجلس المحافظة نواف تركي الفصيل في حديث أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "هناك تلوثة ناتجة عن وجود ثلاثة صواريخ تحمل مواد سامة في ناحية ربيعة (غرب الموصل) تسببت بإصابة عدد من المواطنين ووفاة البعض منهم".

وأضاف أن "هذا التلوثة أدى إلى هلاك بعض الحيوانات وإصابتها بأمراض غريبة"، مشيراً إلى أن "الصواريخ تعود إلى عهد النظام المباد وما زالت موجود في بناية دائرة المخبرات القديمة في مركز الناحية".

من جانبه دعا مدير ناحية ربيعة جاسم كنوش، الحكومتين الاتحادية والمحلية في نينوى إلى "العمل على الإسراع برفع هذه الصواريخ من المنطقة للأضرار التي سببتها للبيئة، وخطورة إصابة المواطنين والحيوانات والمزروعات بالأمراض بسبب السموم التي تحملها".

يشار إلى أن عدداً من مناطق نينوى ما تزال تعاني مخاطر تلوث البيئة بالمواد الكيميائية والسامة المنبعثة عن بعض المنشآت والمعامل الصناعية التي كانت تعمل في عهد النظام المباد، ومنها منطقة (عداية) غرب مدينة الموصل، والتي تعرضت للتخريب والسرقة ونهب المواد الكيميائية المطورة فيها بعد أحداث عام ٢٠٠٣.

يذكر أن منظمات دولية مختصة تعتبر أن العراق يحوي على ربع عدد الأنغام والمقذوفات في العالم، وتؤكد مصادر في وزارة البيئة وجود أكثر من ٢٥ مليون لغم ومقذوف في عموم مناطق البلاد، إذ زرعت معظم تلك الأنغام خلال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت على مدى ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠.

والمعادن، قدمت عرض لإنشاء محطة كهربائية في بابل، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ميكاواط، وبكلفة تتجاوز ١٠٠ مليون دولار.

وأوضح السيلاوي في حديثه لـ "المدى" أن سبب اختيار بابل لإنشاء المحطة هو لموقعها القريب من الشبكة المركزية لنقل الطاقة، مبيناً أن إجراءات اختيار الموقع كاملة ومدروسة وموثقة فنياً وهندسياً.

السيلاوي ذكر أن "نقاشات ودراسات واجتماعات عقدت في مديرية توزيع الفرات الأوسط ومديرية إنتاج الفرات الأوسط لدراسة العرض المقدم من قبل شركة (الكرامة العامة) والشركة الأوروبية المجهزة للمحطة، مؤكداً أنه تم الاتفاق على إنشاء المحطة في المحافظة.

وتابع بالقول: إن وزير الكهرباء أبدى استعداده للتعاون بهذا الخصوص، مضيفاً "لقد عرضنا هذا المشروع على وزراء الكهرباء السابقين ولم نحصل على الموافقة، لكن الوزير الحالي رحب بالفكرة ودعا إلى اجتماع مشترك مع قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع لوضع آلية لإنشاء المحطة".

وأشار إلى أنه "سيكون هناك اجتماع آخر مع الوزير من أجل تحديد آلية نصب المحطة وكيفية ربطها بخطوط نقل الطاقة، والحفاظ على حصة المحافظة من الكهرباء من الوطنية"، منبهاً بأن إنشاء المحطة سيكون له مردودات إيجابية على الواقع الصناعي والاقتصادي في المحافظة إذ هناك معامل ومصانع معطلة بسبب شحة الكهرباء.

واختتم السيلاوي حديثه بالقول: إن مجلس المحافظة وافق بالإجماع على مشروع إنشاء المحطة، مشيراً إلى أن "المحطة موجودة في العراق وتحتاج فقط إنجاز الأعمال المدنية ونصبها ونأمل الإسراع بإنجازها".



محطة كهربائية في بابل

وأعرب عن اعتقاده بأن الغرامات التي حدها المجلس على المخالفين والتي تتراوح بين ٢٥٠ ألفاً إلى مليون دينار متواضعة وغير كافية لردع المخالفين، لافتاً إلى أن هناك نحو ١٥٠ مولدة قديمة في المحافظة ولا يمتلك أصحابها إمكانيات مادية لشراء مولدات جديدة، مؤكداً على بتفعيل قرار شراء مولدات جديدة وبيعها بالتقسيط.

وكان العديد من المواطنين في مناطق متفرقة من محافظة بابل، قد شكوا في أحاديثهم لـ "المدى" من عدم التزام البعض من أصحاب المولدات بجدول التشغيل الجديد. وفي السياق نفسه، أعلن السيلاوي أن شركة (الكرامة) التابعة لوزارة الصناعة

المولدات التي ليس بمقدورها الالتزام بجدول التشغيل".

ولفت إلى أن هناك قراراً سابقاً من مجلس المحافظة بشراء مولدات جديدة وقد حول لجنة خاصة لدراسة العرض التي قدمتها شركتان أجنبيتان لتوريد المولدات إلى المحافظة وبيعها بالتقسيط لمدة ٥ سنوات وبدون فوائد على أن تتولى المحافظة تطبيق هذا القرار من دون الرجوع إلى المجلس.

إلى ذلك، أضاف رئيس لجنة الطاقة عقيل السيلاوي بأن أكثر من ٣٠٪ من أصحاب المولدات لم يلتزموا بقرار مجلس المحافظة وخاصة في الأفضية والنواحي، رغم أن شركة المنتجات النفطية زدوتهم بالوقود مجاناً.

موضوع التقصير بهدف محاسبة المقصرين". وأضاف تومان أن "هناك تعاوناً واضحاً من قبل مديرية شرطة بابل ومحكمة الاستئناف لتنفيذ قرار المجلس ومحاسبة المقصرين"، مطالباً أعضاء مجلس المحافظة بتكثيف زيارتهم اليومية للأفضية والنواحي بالتعاون مع رؤساء الوحدات الإدارية والمجالس البلدية فيها لمراقبة أداء المولدات.

وبيّن أن البعض من أصحاب المولدات "يتحجج بأعداد مختلفة ولا يلتزم بساعات التشغيل المقررة"، لافتاً إلى أن "هناك تقصيراً واضحاً من بعض رؤساء الوحدات الإدارية في متابعة الموضوع وعدم جديتهم بذلك، لذا فإن المجلس سيناقد في الجلسة المقبلة

وأكد رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان لـ "المدى" إن القرار إلزامي لجميع أصحاب المولدات الأهلية في المحافظة والتي يزيد عددها على ١٤٠٠ مولدة، مبيناً أن عدد كبير من أصحاب المولدات وخاصة في الأفضية والنواحي لم يلتزموا بالقرار بالرغم من توفير الوقود مجاناً لهم وتحديد أسعار ملائمة لاشتراك الشهري.

وقال نائب رئيس المجلس من جهته، قال نائب رئيس المجلس منصور المانع: إن "كثيراً من أصحاب المولدات لا يعلمون بالآلية الجديدة لذا يجب أن ينظم مجلس المحافظة حملة إعلامية لشرح مضمون القرار"، مشيراً إلى أن أمر آخر يتعلق بعدم الكثير من

□ الناصرية / حسين العامل

دعا رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار إلى الإفادة من بعثات المبادرة التعليمية، مشيراً إلى أن المحافظة لم تستنفذ كامل حصة العام الماضي من بعثات المبادرة المذكورة. وقال أحمد الشيخ علي لـ "المدى": إن "اللجنة العليا لتطوير التعليم أبلغتنا أن ذي قار لم تستنفذ كامل حصتها من بعثات المبادرة التعليمية التي يتبناها مجلس الوزراء لتطوير الكفاءات العلمية وتأهيل الكوادر التدريسية، ولها الحق بالإفادة من المبادرة".

## أكدت أنها لم تستنفذ كامل حصتها للعام الماضي ذي قار تدعو الخريجين للإفادة من بعثات المبادرة التعليمية

وأضاف أنه "من أصل ٥٠ درجة مخصصة لمحافظة ذي قار لم يتقدم سوى ٣٤ متقدماً خلال العام الماضي"، مشيراً إلى أن اللجنة خصصت ٥٠ درجة أخرى للمتقدمين في العام الحالي، داعياً خريجي الجامعات في المحافظة إلى التقديم عبر الإنترنت والإفادة من المبادرة التعليمية للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه من مختلف الجامعات العالمية الرصينة. وبين الشيخ علي أن "المبادرة تقدم مغريات مالية للمتقدمين للبعثات الدراسية، إذ يخصص ١٢٠٠ دولار لكل دارس، فضلاً عن مخصصات أخرى لزوجته في حال تم قبولها للدراسة مع زوجها".

التخطيط الإستراتيجي، من أن أبرز الشروط أن لا يزيد عمر المتقدم لنيل شهادة الماجستير على ٣٠ عاماً ويكون حاصلاً على شهادة جامعية أولية البكالوريوس، وأن لا يزيد على ٣٥ عاماً للمتقدمين لنيل على شهادة الدكتوراه وحاصل على شهادة الماجستير. وتابع بالقول: "يجب أن يكون المتقدم ضمن الـ ١٥٪ الأوائل من الناجحين في دورته، وأن لا يقل معدله في الإعدادية عن ٧٠ درجة، وحاصل على ٤٠٠ نقطة للاختصاصات الإنسانية، و٤٢٥ نقطة في الاختصاصات العلمية، في امتحان اللغة الإنكليزية التوفل ITP أو ما يعادلها.

لافتاً إلى أن "لا تقتصر على الخريجين غير المعينين فقط، وإنما تشمل الموظفين أيضاً في حال موافقة دوائهم على المشاركة بالبعثة وضمن الاختصاص الوظيفي". وتهدف المبادرة التعليمية إلى النهوض بواقع التعليم وتطوير الموارد البشرية من خلال إرسال البعثات الدراسية إلى الجامعات الرصينة والانفتاح على نظم التعليم على الجامعات العالمية وتطوير التعليم في جميع المراحل الدراسية من خلال تحديث المناهج وإدخال طرق تدريس حديثة وعن شروط التقديم للبعثات أوضح رئيس لجنة

## ١٨ سيطرة أمنية نموذجية في مداخل العاصمة



□ بغداد / مقداد الموسوي

أعلنت محافظة بغداد عن البدء بمشروع إنشاء ١٨ سيطرة أمنية خارجية نموذجية في مداخل العاصمة لتأمين انسيابية المركبات وحفظ الأمن الداخلي.

وقال عضو اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة عبد الكريم ذرب لـ "المدى": إن المحافظة شرعت بتنفيذ مشروع إنشاء ١٨ سيطرة أمنية نموذجية تنتشر في مداخل العاصمة بغداد لضمان انسيابية المركبات الداخلية والخارجية وحفظ الأمن الداخلي.

وأضاف أن هذه السيطرات مزودة بأجهزة سونار لكشف المركبات المفخخة أو التي تحمل أية مواد متفجرة، فضلاً عن التأكد من سلامة بيانات المركبة وأوراقها الرسمية.

وتابع بالقول: إن السيطرات تحتوي على جهاز معلومات مركزي للحوادث الأمنية والمرور للكشف عن الأشخاص الداخلين والخارجين ومركباتهم، لافتاً إلى أن هذه السيطرات ستسهم في إلغاء السيطرات الأمنية الصغيرة في مناطق العاصمة وشوارعها أو إبقائها فحائية تعمل عند الحاجة.

وأفاد ذرب بأن هذه السيطرات ستسهم أيضاً في عدم الحاجة إلى الحواجز الكونكريتية داخل مناطق العاصمة، إذ أنها تعد مظهراً حديثاً لاستخدام التقنيات الحديثة للحد من العمليات الإرهابية والمسلحة.

وذكر أن جميع الأجهزة الأمنية من الشرطة المحلية والاتحادية والمرور والاستخبارات والأمن الوطني ومديرية الجنسية وغيرها من أجهزة الأمن ستكون متواجدة في هذه السيطرات. وأشار ذرب إلى أن السيطرات تحتوي على كافتيريا ومرافق صحية وبوابات خاصة وكاميرات لمراقبة أداء العاملين من العناصر الأمنية داخلها، ونحو ستة مسارات للمركبات، مقسمة على مركبات الحمل والباصات والمركبات الصغيرة، منوهاً بأن المحافظة تأمل أن يتم إنجاز السيطرات لفترة لا تتعدى شهرين لكل السيطرات.

وأعلن عضو اللجنة الأمنية أن سيطرتي التاجي والدورة أصبحتا قيد التنفيذ بعد إكمال تصميميهما، إذ ستشروع المحافظة بتنفيذها بالتعاون مع مديرية شؤون السيطرات الخارجية في وزارة الداخلية التي تم التباحث معها حول إنشاء هذه السيطرات في مداخل بغداد.

## ثلاثة آلاف دونم محرومة من المياه بسبب سوء التخطيط في كربلاء

وتابع بالقول: إن "ما تتحمله دائرة الموارد المائية في كربلاء هو عدم إدراجها منطقة الأعويج في خطة المشاريع، رغم أنها تضم نحو ثلاثة آلاف دونم جميعها مزروعة بالنخيل"، منوهاً "لكن مشكلة عدم وصول المياه ليس سببها تخلف النهر، بل لأن المزارعين والفلاحين قاموا بسد ناظم بجذوع النخيل لمنع وصول المياه إلى الأراضي الأخرى في نائبات منطقة الأعويج"، على حد قوله.

وأضاف الشريفي "التصرف الذي قام به هؤلاء الفلاحون كان بحجة قلة المياه، من دون أن يأخذوا بعين الاعتبار تراجع حصة العراق المائية القادمة من تركيا والتي انخفضت من (٣م٩٥٠/بالتناحية) إلى (٣م٢٥٠/ثانوية) وهذا يتطلب أن يتعود الفلاح على طرق ري حديثة وليس فتح القنوات لإغراق الأرض".

ويكشف الشريفي أن هذه المشاكل كادت أن تؤدي إلى نزاع عشائري في المنطقة، مشيراً إلى أن التصميم الذي نفذه مركز الدراسات والتصاميم التابع لوزارة الموارد المائية ضمن مشروع استصلاح أراضي جدول بني حسين لإرواء المنطقة المحصورة بين جدول بني حسن ومبزل إمام منصور ومبزل الهندية، لم يأخذ بالحصبان أن هناك مساحات أخرى تقع ما بين مبزل الهندية وطريق كربلاء النجف".

وخلص الشريفي إلى القول: "الاستشارية تحمل مديرية الموارد المائية عدم إحصاء هذه المناطق ضمن مشاريع الاستصلاح".



تطبيق الانهر في كربلاء

مستوى أقل من سطح الأرض أي يعوق لا يتيح مجالاً لتمكن الفلاح من سقي أرضه وعليه اللجوء إلى المضخات الكهربائية والتي بدورها تحتاج إلى وقود لتشغيلها مع انقطاع التيار الكهربائي المستمر لساعات طويلة. النائب الأول لمحافظة كربلاء عباس حميد الموسوي، طالب بتشكيل لجنة فورية لمعرفة أسباب عدم وصول المياه إلى منطقة الأعويج.

وقال لـ "المدى" بهذا الخصوص: "تريد التأكد من صحة الأقوال ومن عمليات تنفيذ مشاريع التبطن في هذه المنطقة وكيفية تغليف النهر"، مبيناً أن على اللجنة معرفة "ماذا لم تدرج المنطقة ضمن عمليات الاستصلاح لكي يتم إيصال المياه لها بدلاً من وقف التخلف إلى المنطقة التي يقف عندها الماء".

واختتم الموسوي حديثه مذكراً "هذه المنطقة زراعية وأن صحح ما يقوله المواطنون فأنها ستتعرض إلى التصحر".

مستوى أقل من سطح الأرض أي يعوق لا يتيح مجالاً لتمكن الفلاح من سقي أرضه وعليه اللجوء إلى المضخات الكهربائية والتي بدورها تحتاج إلى وقود لتشغيلها مع انقطاع التيار الكهربائي المستمر لساعات طويلة. النائب الأول لمحافظة كربلاء عباس حميد الموسوي، طالب بتشكيل لجنة فورية لمعرفة أسباب عدم وصول المياه إلى منطقة الأعويج.

وقال لـ "المدى" بهذا الخصوص: "تريد التأكد من صحة الأقوال ومن عمليات تنفيذ مشاريع التبطن في هذه المنطقة وكيفية تغليف النهر"، مبيناً أن على اللجنة معرفة "ماذا لم تدرج المنطقة ضمن عمليات الاستصلاح لكي يتم إيصال المياه لها بدلاً من وقف التخلف إلى المنطقة التي يقف عندها الماء".

واختتم الموسوي حديثه مذكراً "هذه المنطقة زراعية وأن صحح ما يقوله المواطنون فأنها ستتعرض إلى التصحر".